المحجور عليه امر الغائب موبحث عن حاله فاذا غلب على ظنه اعتماده
شهد به وهذه الشهادة تحرر بعلمه الطريق لغيره الوصول فيها الى الحقيقة
ويقول الشاهد اشهد انه مفلس ولا يحتاج الى قوله لا علم لك شيئا لانه قد
لك مناجاة الى ما شهدا فيه قوله والغريم مفلس تحرر عن غريم وهو المفلس
فانه ليس له الرجوع الى عين ماله عنه قوله رجوع يعني لغريم المفلس الرجوع
وفسخ المعاوضة بالشروط الاتي ذكرها قوله فورا يعني اذا علم الغريم بالحال
واراد الرجوع على المفلس بادر بالرجوع كالعادة وان اخر من غير عذر سقط
حقه من الرجوع الا ان يدعي الجهل بوجوب المبادرة ومثله يحوز ان يخفى عليه
قوله الى متاعه او بعضه للباقي يعني انما يرجع الى عين متاعه فان كان باقيا اخذ
كله او بعضه باقيا وبعضه تالفا رجع الى الباقي وضارب بحصة التالف وكذا
ان كان البائع قد قبض بعض الثمن فان له الرجوع بحصة ما بقي منه قوله في دين
احتراز عما لو باع عبدا بجارية سلمها المفلس المشتري وحجر عليه قبل
تسليم الجارية فانه يحجر على تسليمها قوله معاوضة محضة يعني كالبيع
واجارة عين المفلس ونحوها واحترز عن غير المحضة كالنكاح والخلع
والصلح عن الدم فانه فلا يثبت فيها الفسخ لتعذر الرجوع في العوض ولذا
اجارة عين المفلس قوله لا بعد حجر عليه يعني حتى يثبت الرجوع فانما هو اذا
كانت المعاوضة قبل الحجر او بعده قبل علم الغريم بالحجر فلو عاوضه بعد الحجر مع
العلم بالحال فلا رجوع قوله حال وقت رجوع يعني انما يثبت الرجوع اذا كانت
المعاوضة حالة ليمكن فكها وقت الرجوع وان عقد وقت حلوله باجل ص
حال وقت الرجوع جاز الرجوع قوله ان لم يقبض باذن يعني انما يرجع الغريم

اذا لم يكن له بد بينة صا من غير المفلس او كان له ظاهر من ولكنه من غير
اذن المقرين عنه واما اذا اقبض له صا من بد بينة غير المفلس وقد اذن له
هذا المفلس بالقبض فلا رجوع للغريم والحالة هذه قوله وان قدم
يعني حتى ثبت للغريم الرجوع فقال الغريم تقدم بحجتك ولا تفسخ
فليس له ذلك لانه لا يتوصل بطهور غريم غيره قوله كان يتعلق به حق لازم نحو
انما يرجع الغريم اذا لم يتعلق به حق لازم نحو ان كان المفلس
قد رهنه او كاتبها عنده او استولدها او كان قد تعلق برقبته ارش جنايته
او نحو ذلك فلا رجوع في هذه الاحوال واخر بالملازم عن عهدة اللازم
كالتدبير ونحوه فانه لا يمنع الرجوع وكذا الاجارة اذا رضي المبايع به مستاجرا
للبائع صح رجع به ولا شيء في الاجرة قوله او تعلق ملك غير يعني ولا رجوع
للغريم ان كان قد زال عين متاعه عن ملك المفلس سواء عاد الى
ملكه ام لا الا ان يكون الملك الذي انتقل اليه ضعيفا كالقرض
فللبائع الرجوع واخذها من يد المقترض وكذا لو اشترى اعيانا
وباعها ثم حجر عليه في زمن الخيار المشروط له او لهما او للمشتري جميعا
ذكرها بين المسالتين الماوردي وقاس عليه البلقيني ما لو كان
المفلس قد وهبها لولده او باعها في الذمة من اخر ثم حجر عليه قوله بفسخ
البيع رفعته ونحوه لا ينصرف ووطء يعني انما يكون الرجوع باللفظ الفسخ
او بلفظ بمعناه فلا يكفي النية ولا الفعل كلو باعه او اعتقه
او وطي الجارية ونحو ذلك لم ينفذ التصرف ولم يكن رجوعا ولا يحتاج في هذا
الفسخ الى الحاكم قوله ص بزيادة الحادث المتصل او المنفصل يعني حيث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)